

الديموقراطية والدمقرطة في الفكر السياسي المغربي بين إرهابات الاستقلال ووضع الدستور

عبد الكريم مدون¹

يتمثل التساؤل المنطقي عندما نتحدث عن الديمقراطية كفسلفة ونظام أو كممارسة داخل كيان اجتماعي معين، في مدى تطبيق الديمقراطية داخل هذا المجتمع؟ وإلى أي حد يعتبر هذا المجتمع نفسه يعيش في فضاء ديموقراطي ومن يؤثت هذا الفضاء؟ وكيف تمارس الديمقراطية عندما نقاربها من خلال العلاقة بين السلطة والمجتمع والدستور؟

في المغرب وفي غيره من دول الجنوب طرحت هذه الأسئلة ولا زالت مطروحة إلى اليوم. إن طرحها في بداية العقد الأول من القرن الواحد العشرين يؤكد أن هذا المصطلح سواء على مستوى المقاربة الفكرية أو السياسية غير ثابت فهو يتغير حسب الظروف والأفكار التي يتحرك أو يمارس فيها.

إن الفكر السياسي المغربي قارب مضامين مصطلح الديمقراطية سواء على المستوى النظري أو التطبيقي على مدار خمسة عقود من القرن الماضي برزت إرهاباتها الأولى منذ السنوات الأولى للاستقلال واستمرت إلى حدود ما سمي بالانتقال الديموقراطي. فخلال هذه المرحلة يمكن أن نقول إن محددات الديمقراطية مفهوما وممارسة ساهمت فيها معطيات داخلية وأخرى خارجية، نحدد الأولى في المؤسسة الملكية والتنظيمات السياسية القائمة وذلك من خلال وضع بنية للعلاقة بين السلطة والمجتمع، أما المعطيات الخارجية فكانت تحددها قراءة في التجارب الديموقراطية سواء في أوروبا أو أمريكا.

إن الهدف من وضع مصطلح الديمقراطية تحت المجهر لا يعني مقارنته من حيث المفهوم أو من حيث القراءة السياسية. وإنما هي محاولة في القراءة التاريخية لفكر طارئ بدأ يتبلور بعد استقلال المغرب، وفي ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير واضحة زاد من عدم وضوحها البنيات التي تتحكم فيها ويتعلق الأمر بمكونات الحركة الوطنية التي كان يمثلها الملك من جهة وحزب الاستقلال من جهة ثانية.

لقد شكل هذا المكون اتفاق مثلته وثيقة الاستقلال أو ما يعرف بميثاق الاستقلال والذي استعمل كلمة ديموقراطية من خلال نصه الصادر في 11 يناير 1944، إن استعمال كلمة ديموقراطية في هذا النص كان يحمل بعدا حماسيا أكثر منه

¹ - أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب . أغادير.

تعبيراً عن نظرية مبنية على أسس منطقية ومن خلال نظرة شمولية لتأسيس مغرب مستقل.

إن هذا الغياب النظري والطرح الشمولي هو الذي خلق أزمة تحويل المصطلح الذي ورد في هذه الوثيقة إلى واقع خلال وبعد الاستقلال، وهو ما يؤكد أن فكر النخبة المغربية لم يكن مبنياً على تصور واضح.

إن غياب هذا التصور خلق وعياً لدى قادة الحركة الوطنية من خلال اعتراف، ولو أنه تشكل في حيثيات زمنية وفكرية مختلفة، إلا أنه يؤكد على غياب النظرة الشمولية للمجتمع المغربي قبل التفكير فيه ديموقراطياً، لقد تبلور هذا الوعي من خلال مقاربة مارسها كل من علال الفاسي والمهدي بن بركة من خلال ما اصطلح على تسميته بالنقد الذاتي فقد مارسه الأول أواخر سنوات الأربعينيات من القرن الماضي ومارسه الثاني أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من نفس القرن.

لقد انطلق فكر الرجلين مما أسموه بالقراءة الشمولية للمغرب المستقل وذلك من خلال مستويات متعددة تشابهت لديهما من حيث المنطلق واختلفت من حيث المسار والنتيجة، فحسب عبد الله العروي فإن علال الفاسي لم يكن إيديولوجي طبقة بل كان يمثل مرحلة في الثقافة المغربية العصرية وعملية بنيتها الاجتماعية وهو ما جعله يحظى، حسب نفس المؤلف، بما يشبه العبادة باعتباره رمزا وليس سياسياً¹.

إن قراءة المرجعية المعتمدة لدى فكر الفاسي تحيلنا على مستويين:

الأول منهما يعتمد المرجعية الإسلامية ذات البعد العصري فهو يؤكد على وجود آليات الثقافة العصرية في الفكر الإسلامي خاصة حينما يتحدث عن المجتمع من خلال ما أسماه بالأنانية الإيجابية فهو يقول: " لنثر على أنفسنا وأوضاعنا، ولنلب نداء القلب الذي لم تحط به الأوزار، والعقل الذي لم تعمه الأطماع، ولنكون منا الكتلة التي تحرر المجتمع من رق الفقر وبؤس المرض، وكابوس التعتل، حتى نصنع للمغرب المستقل شعباً متأخياً في النفس، متساوياً في الحال، متضامناً في الاستقلال"².

إن الثورة بالنسبة للفاسي هي العدل والمساواة هي رفع الإنسان إلى مستوى الامتداد الروحي والاطمئنان العقلي³.

لقد تأثر خطاب الفاسي بالمرجعية المشرقية من خلال الفكر المعتدل ذي المرجعية الإسلامية لمحمد عبده والمرجعية العصرية للطفي السيد، وهو خطاب يركز على الأماني ويبتعد عن القراءة البنوية للمتناقضات التي يعرفها المجتمع.

¹ عبد الله العروي، الإيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتاني، ط 3، بيروت دار الحقيقة، 1979، ص. 53.

² علال الفاسي، النقد الذاتي، ط. 7، البيضاء، دار الثقافة، 2002، ص. 19.

³ الفاسي، المرجع السابق، ص. 93.

أما المستوى الثاني في قراءة المرجعية الفاسية فيتمثل في اعترافه بعجز الحركة الوطنية في وضع برنامج واضح لما يجب أن يكون عليه المغرب المستقل، فهو يقول: " لقد ظلت الوطنية المغربية منذ عهد بعيد شيئا غامضا إلا فيما يرجع لمقاومة الأجنبي، ولقد كنا نرى في هذا الغموض سرا من أسرار قوتها، وقد يكون ذلك صحيحا فيما مضى. أما اليوم فيجب أن تمتاز الوطنية المغربية ببرنامجه المدقق المفصل، وأن تعلنه للأمة وتجمعها من حوله. وأن يكون للوطنيين قادتهم الاجتماعيون والاقتصاديون والروحيون إلى جانب قادتهم السياسيين".¹

إن هذا الطرح الذي وضعه الفاسي أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات كان يحمل موقفا في بنية الحركة الوطنية، ويعطي تصورا لمستقبلها. وتبقى الملاحظة الأساسية في هذا الطرح كونه يستعمل مصطلح الأمة عوض الشعب الذي سيبرز ضمن أدبيات حزب الاستقلال من خلال جناح قد نعتبره مختلفا من حيث التفكير والمقاربة، وقد كان المهدي بن بركة يمثل هذا التوجه فهو يقول في يوليو 1958، أي في ظرفية زمنية مختلفة عن الظرفية التي تحدث فيها علال الفاسي، من خلال ما أسماه نحو مجتمع جديد: " ثمة ثلاثة شروط أساسية تضمن النجاح كلما توفرت، وتحمل الفشل حين لا تتوفر. ونقصد بها، القيادة القوية والشعبية والبرمجة الاقتصادية والاجتماعية، وإشراك الشعب في صياغة وتنفيذ هذه السياسة الدولية".²

إن المقاربة الأولية للنصين تؤكد أن هناك اتفاقا واختلافا في نفس الوقت، اتفاق على مستوى الصراع الخفي بين مكونات الحركة الوطنية عموما وحزب الاستقلال بصفة خاصة، أما الاختلاف فيتمثل في استعمال المصطلحات، فحينما تكلم الفاسي عن الأمة استعمل بن بركة كلمة الشعب، وحينما اعتبر بن بركة عملية إشراك الشعب في صياغة السياسة المخطط لها ركز الفاسي على النخبة وعن دورها في تدبير الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد مثل النقاش السياسي المغربي خلال هذه المرحلة إرهاصا لإشكالية الدولة المغربية وبنية مؤسساتها، فإذا ما بحثنا في مكونات هذه الدولة خلال المرحلة الممتدة بين الإعلان عن الاستقلال وإقامة أول دستور للبلاد سنجد أنها يمكن أن تميز بين بعدين، بعد البنية المعقدة لمكونات المتدخلين السياسيين الملك والحكومة والأحزاب والوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والبلاد، أما البعد الثاني فيتمثل في ما يمكن تسميته بمرحلة التلمذة بالنسبة لهذه المكونات في تدبير الشأن العام وبناء الدولة المستقلة، وهي مرحلة تلمذة يشوبها الحذر ومحاولة إثبات الذات. فقد عرف المغرب

¹ نفس المرجع، ص، 27.

² عبد الله العروي، المرجع السابق، ص، 55.

خلال هذه المرحلة 1955-1963 ستة حكومات انتهت بوضع أول دستور للبلاد أعطيت فيه صلاحيات واسعة للملك.

لا نهدف من خلال الطروحات الفكرية في هذه المرحلة إلى قراءة سياسية أو دستورية لها، وإنما نحاول تتبع رؤية مكونات المتدخلين في تدبير الشأن العام في مضمون اصطلاح الديمقراطية والنظام الديمقراطي. فبعد تحقيق الاستقلال أكد الملك محمد الخامس في خطاب العرش على إقامة نظام ديموقراطي تحت ملكية دستورية ومجلس منتخب وحكومة مسؤولة وفصل للسلط.¹

لقد حددت المؤسسة الملكية بعد حدث الاستقلال مقومات النظام المطروح تطبيقه في الملكية الدستورية والنظام الديمقراطي، وإذا كان الأمر محسوما على مستوى الثبوت التاريخي للنظام الملكي الذي شكل الرمز الجامع للحركة الوطنية فإن الإشكال يطرح على مستوى تأسيس النص الدستوري وممارسة النظام الديمقراطي، إن هذه المقاربة تدفعنا إلى الحديث عن مستوى من مستويات نمط الإنتاج ويتعلق الأمر بنمط إنتاج التاريخ، ونمط إنتاج التاريخ في هذا المستوى من تاريخ المغرب يرتبط بنمط إنتاج الماضي ونمط إنتاج المستقبل.²

لقد تأسس هذا النمط على مستويين الثابت والمتحول، فالمرحلة الممتدة بين حصول المغرب على الاستقلال وإصدار الدستور شكلت التأكيد على المستوى الأول، تأكيد السلطة الملكية اتجاه الأحزاب والحكومات الست المتعاقبة خلال هذه المرحلة وكذلك أمام الشعب. وقد جاء النص الدستوري لتأكيد هذا التوجه، وذلك من خلال تهيئته ومرجعيته وإصداره، وهو ما شكل رؤى متصارعة حتى اليوم حول النص الدستوري.

لقد عرف المغرب مخاضا سياسيا خلال مرحلة انتقالية (1955-1962) وبما أن هذه المرحلة تميزت بوجود ملكية ذات سلطة سامية، فإن سلطتها ستوظف حتى على مستوى الدستور.

لقد تم وضع الوثيقة التي تمثل الدستور المغربي من طرف الملك الذي أعدها شخصيا بمساعدة خبراء من اختياره وقدمها طوعا واختيارا إلى الاستفتاء الشعبي، وما يلاحظ على هذا الدستور كونه مشابه للدستور الفرنسي الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 1958 : دستور الجمهورية الخامسة.³

¹ - حفيظة بلعقد، حزب الاستقلال وتدبير الانتقال: بين الانسجام والتصدع دجنبر 1955 - يناير 1963، الرباط، فكر، 2006، ص، 40.

² محمد سبيلا، السياسة بالسياسة في التشريح السياسي، البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000، ص، 52.

³ المختار مطيع، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الرباط، دار القلم، 2002، ص.ص، 164-166.

أما المستوى الثاني الذي عبرنا عنه بالمتحول فهو يتضمن ثلاث مستويات: المستوى الشعبي والمستوى الحكومي والمستوى الحزبي، ويبقى واردا في مستويات تحديث الدولة المغربية سواء على المستوى السياسي أو الفكري مقارنة هذه البنيات على مستويات متعددة منها ما يرتبط بالحضور أو الغياب ومنها ما له صلة بالفعل السياسي، ومنها ما له علاقة بعمليات التواصل المطلوبة بين مكونات هذه المستويات الثلاثة المتحولة أو نقيضها الذي عبرت عنه سابقا بالثابت.

لقد لامس علال الفاسي هذا المعطى بشكل من الأشكال، فهو يقول:

" إن الحكم يجب أن يكون مبنيا على الاشتراك بين الأمة ورؤسائها. وبهذا وحده يتم تحقيق الحق ومعارضته للقوة لأن الحق معناه إجماع القوة عن طريق العقل... ومن هنا يتبين أن تأسيس دولة أو تصميم نظامها يظهر في كل وقت بمظهر التوازن بين قوتين: قوة ماضيها المجيد وما يشتمل عليه من عرف وتاريخ وعلاقات بينها وبين الحكومات المجاورة والأسباب التي أعطتها قوة الاستمرار والصمود أمام العواصف الزمنية المتعاقبة عليها، والقوة التي تترجم بها عن المجهود الذي تبذله لبعث الوجدان وإعطاء الضمان لأسس المشاركة التي تبنيتها للوصول للغاية الموحدة وللحقوق المشتركة أي الإرادة العامة التي تؤيدها. ومن المعلوم أن القوة الأولى هي التي ينظر لها وحدها التقليديون في المغرب بينما الديموقراطيون يكتفون بالنظر للقوة الثانية. ولكن متى ما نظرنا إلى التنسيق الاجتماعي ولاحظنا أنه شيء غير مركب المسائل الآلية اضطررنا إلى الاعتراف بضرورة التوفيق بين القوتين ودعم الواحدة منهما بالأخرى ولا يتم هذا التوفيق إلا بتوازن محكم يقوم به رئيس الدولة الأعلى".¹

نستنتج من كلام علال الفاسي البنية المركبة والمعقدة لمكونات "الدولة المغربية المستقلة" والتي تتضمن البعد التقليدي والتحديثي الذي عبر عنه بالديمقراطي والبعد الرمزي الثابت الذي يمثلته الملك، كل هذا التعقيد يقترح فيه الفاسي حلا بناء أساسا على معطيات التوازن والتوافق وهو طرح يظهر بشكل تسلسلي في التاريخ السياسي المغربي من خلال توافق قد نسميه ديموقراطيا بين المكونات الأساسية للدولة المغربية الأحزاب الحكومة والملك، ولا تأتي الأمة حسب تعبير الفاسي، والشعب حسب تعبير بنبركة إلا في المستوى الثاني، فهل يمكن أن نقول أننا أمام ديموقراطية ذات طابع مغربي بحيث يجب فهمها انطلاقا من هذه الأطروحة ؟

إن مقاربتنا للديموقراطية انطلاقا من هذا التوجه لا تكمن في الوقوف عند تفاصيل مفهومها أو عند التجارب العالمية للديموقراطية، وإنما هي محاولة لتتبع كيف فكر قادتنا السياسيون في فكرة الديموقراطية وكيف نظروا في طريق ممارستها على مستوى الواقع ضمن التركيبة المعقدة للمجتمع المغربي ؟

¹ علال الفاسي، المرجع السابق، ص.ص، 127-128.

إن الديمقراطية تتخذ اليوم مسارات وسبلا شتى، فلم يعد أحد ينظر إليها بوصفها نمطا من أنماط الحكم تخصص به رقعة جغرافية معينة دون غيرها، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على أطروحة مفادها أنه لا وجود لبنية ديمقراطية جاهزة بل إن كل تجربة تؤثت لنفسها بنية ديمقراطية خاصة بها وبظروفها.

إن شأن الديمقراطية لا يكمن في حركة استيراد وتصدير آلية بقدر ما يكمن في عملية تطعيم معقد قد لا يكتب لها النجاح في الوهلة الأولى¹.

لقد قارب الفكر السياسي المغربي المعطى الديمقراطي انطلاقا من عدة مستويات، خلال المرحلة الانتقالية التي انتهت بصدر أول دستور سنة 1962 والدخول في مسلسل الانتخابات التشريعية انطلاقا من سنة 1963.

لقد اختلفت الآراء حول هذه النتائج فهناك من ربطها بالممارسة الديمقراطية، وهناك من اعتبرها مخالفة لكل ما هو ديمقراطي، يمثل الاتجاه الأول الجناح المحافظ داخل حزب الاستقلال، فقد أكد بعض قادة حزب الاستقلال على هذا التوجه، فعلال الفاسي يقول:

" إن الدستور الذي عرضه جلالة الملك على شعبه يعد من الدساتير الديمقراطية الأولى في العالم لأن به تصان حقوق الشعب وتضمن حقوقه".

أما محمد الدويري فيقول: " إن الدستور المغربي الوليد لا تقل ضماناته في هذا الميدان على الضمانات التي يقدمها دستور أعرق الدول في الديمقراطيات كالدول الاسكندنافية"

أما محمد بوسنة فيقول: " إن دستورنا يجسد مكانته بين عشرة الدساتير الراقية الأولى في العالم التي عرفت الديمقراطية"²

إن طرحنا لهذه التصريحات لا يهدف إلى قراءة في الظروف التي أنتجتها، ولكن القراءة التي نريدها ترتبط بمضمونها العام فكلها اعتمدت من جهة المقاربة مع الآخر، واستعملت من جهة أخرى اصطلاح الديمقراطية كممارسة لأعرق الديمقراطيات في العالم، وهو ما لا يتفق مع ما ذهبنا إليه سابقا من خلال آليات استيراد أو تصدير الديمقراطية، وهو ما يدفعنا إلى استنتاج آخر أكثر عمقا والمتمثل في أن الديمقراطية المغربية إن صح أن ننعته كذلك تعبر عن بعد توافقي بين الملك والحزب والحكومة، وهو التسلسل الذي تكرر خلال ما سمي بالتناوب التوافقي أو تجاوزا بالانتقال الديمقراطي، ففي كلتا السلسلتين يبقى المجتمع خارج هذا التوافق.

إن هذا المعطى هو الذي دافع عنه المهدي بن بركة عندما قارب المعطى الدستوري من زاوية أخرى تؤكد على عدم اعتبار الدستور حلا سحريا لجميع

¹ غي هيرمي، المرور إلى الديمقراطية، ترجمة صلاح الوديع، طنجة، 2001، ص، 7-8.

² حفيظة بلمقدم، المرجع السابق، ص، 216.

المشاكل، فالهدف الأساسي الذي يجب التأكيد عليه حسب بن بركة هو حماية الحريات العامة، فالمسألة الدستورية بالنسبة له لا تمثل سوى جزء من مسألة الديمقراطية، أي المساهمة الموسعة شيئا فشيئا للكتل الشعبية في إحداث التغيير¹.

لقد كان سؤال المهدي سؤالا اجتماعيا حينما تساءل قائلا: " هل نحن بحاجة إلى بناء مجتمع جديد؟ وهل المجتمع الذي نشأنا فيه وتغذينا بأفكاره لم يعد مجتمعا جيدا؟"²

لقد أدخل المهدي بعدا آخر في المعادلة المطروحة سابقا، معادلة التوافق والتوازن وهو ما شكل انزعاجا لمضمون الديمقراطية المطلوبة في المغرب. فهو يؤكد على أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون درسا يتم عرضه بل هي حقيقة يجب أن تفتح لكل واحد إمكانية التطور والتكيف وذلك في إطار تنظيم اجتماعي وإصلاحات جذرية.³

انطلاقا من المعطيات السابقة تتضمن الديمقراطية جانبين متميزين عقلا وإن تلازما من الناحية العملية، الجانب الأول هو ما يسمى حقوق الإنسان أو الحريات العامة وأحيانا أخرى الضمانات الدستورية، أما الجانب الثاني فيتمثل في أن يكون للناس صوت مسموع في إدارة دفة الحكم. إن محتوى الديمقراطية بوجهها لم يكن ثابتا بل تغير عبر السنوات، كما أنه ليس مفهوما مجردا يمكن أن نبخته في انفصال تام عن أشكاله العملية⁴. وهو الإشكال الذي يواجهه المغرب اليوم حينما لم يستطع أن يؤسس لنفسه بنية ديموقراطية ذات معطى مرجعي ينطلق من سلبيات التوافق الديموقراطي القديم دون أن يكرره، فاليوم في مغرب القرن الواحد والعشرين يتحدث جميع الفرقاء السياسيين عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان دون أن يصلوا إلى تحقيق الديمقراطية المطلوبة. وأعتقد أن البحث التاريخي قادر على إعادة صيغ تعامل الفكر السياسي المغربي مع الممارسة الديمقراطية من أجل تحديد توافق أوسع غير التوافق التاريخي، يشمل كل مكونات المجتمع المغربي.

¹ Mehdi, Ben Barka, Ecrits politiques 1957-1965, Paris, Syllepse, 1999

² عثمان أشقرا، الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية، 1959-1999، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2001، ص، 14.

³ Mehdi Ben Barka, op. cit., p. 224.

⁴ اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، القاهرة، المستقبل العربي، 1983.